

يتسحاق مان ، وهو مفوض ضريبة الدخل سابقا ، ويوسف هارمبلين ، المدير العام لشركة « الخدمات النفطية » ورئيس الشين بيت ، جهاز المخابرات الداخلية سابقا ، والدكتور متياهو سيبغ المحاضر في علم الجريمة ومفوض سابق في الشرطة ، ورجل القانون الياهو لانكين ، الذي كان قائدا لسفينة السلاح « التالينا » التابعة للاتسل (والتي نسفتها الهاغاناه في صيف ١٩٤٨ بأمر من بن غوريون) والدكتور يعقوب الياف من دائرة علم الجريمة في جامعة بارايلان (٢) .

ولقد عملت هذه اللجنة طيلة اربعة شهور متتالية استمعت خلالها الى مئات الاشخاص وراجعت كذلك الاف الوثائق ، ومن ثم قدمت تقريرها المؤلف من جزئين - علني وسري - الى الحكومة ، وقد وضع ذلك التقرير حدا للنقاش وللجدل السائدين في اسرائيل منذ عام ١٩٧١ ، في اعقاب نشر الصحفي ران كسليف سلسلة مقالات في صحيفة « هارتس » اشار من خلالها الى وجود جريمة منظمة في اسرائيل . فقد اكدت اللجنة في تقريرها وجود جريمة منظمة في اسرائيل ، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ، مكذبة بذلك اقوال الشرطة ، وخاصة وزير الشرطة السابق شلومو هيلل ، واستماتتهم في النفي القاطع لوجود جريمة منظمة في اسرائيل . ولقد استغربت اللجنة عدم اقرار الشرطة واعتراقها بوجود الجريمة المنظمة ، بالرغم من النتائج التي كانت قد توصلت اليها لجنة بوخنر ، التي كانت قد شكلتها الشرطة نفسها في العام الماضي ، والتي اشارت في تقريرها بوضوح الى وجود عدد كبير من الادلة التي تشير الى وجود الجريمة المنظمة . فقد اكدت لجنة بوخنر في تقريرها وجود تنظيم للجريمة وزعامة ، هدفها الحصول على ارباح اقتصادية بوسائل غير قانونية ، وكذلك وجود علاقات مع السلطات والمؤسسة الحاكمة . وبهذا تكون لجنة بوخنر قد اقرت بوجود كافة مركبات الجريمة المنظمة ، ولكنها لم تتجرأ على اعلان الحقيقة (٣) .

اسباب الجريمة

هناك اسباب عديدة للجريمة والعنف في اسرائيل ، كما يراها الاسرائيليون في مختلف اوساطهم . وتشابه هذه الاسباب ، كما وردت في تقرير لجنة شيمرون المذكور ، مع تلك القائمة في مجتمع الرخاء في البلدان الغربية الا ان اللجنة اشارت أيضا الى وجود اسباب اخرى خاصة باسرائيل ، سببها اهتمام سلطات اسرائيل منذ قيامها بمشكلتين رئيسيتين ، هما الامن واستيعاب الهجرة ، مما أدى بالتالي الى اهمال معالجة القضايا الاخرى .

ويتضح من تقرير لجنة شيمرون أن بعض الاسباب الاساسية للجريمة المنظمة